

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة علمية بعنوان:

(اثر سياسة النقد الأجنبي على المستوى العام للأسعار)

دراسة تطبيقية في السودان للفترة من (2011 - 2015)

إعداد : د. موسى عبدالله محمد

أستاذ مساعد : قسم نظم المعلومات المحاسبية والمصرفية

رقم التلفون : 0911107161- 0113306497

البريد الإلكتروني : Musa Kandak56@ gimal . com

المستخلص

لعبت سياسات النقد الأجنبي في السودان دوراً مهماً ومؤثراً على النشاط الاقتصادي عامة والجهاز المصرفي بصفة خاصة إلى جانب المصارف في سوق النقد الأجنبي حيث تمثل هذا الدور في جذب النقد الأجنبي والمساهمة في تلبية الاحتياجات المحلية من العملات الأجنبية وتهدف الدراسة إلى التعريف بأثر سياسة النقد الأجنبي ودوره في المستويات العامة للأسعار في السودان وفي رسم وتنفيذ السياسات وتكمن مشكلة الدراسة عدم توفر النقد الأجنبي بالقدر الذي يساعد على الوفاء بالالتزامات ويساعد على استقرار قيمة العملة المحلية مما ينعكس بدوره على مستويات الأسعار بالسودان.

وقد انتهجت الدراسة كل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتحليلي ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث : السلع الغذائية (الحبوب ، السكر، الزيوت النباتية ،الألبان ومنتجاتها)اعتماد السودان على استيراد هذه السلع يتطلب توفير قدر من النقد الأجنبي الأمر الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار في السودان .ومن أهم التوصيات : يجب بذل جهد حقيقي لتنشيط الصادرات والعمل على الإصلاح الهيكلي للاقتصاد وزيادة الإنتاج والإنتاجية والجودة للمنافسة الحرة في الأسواق العالمية .

Abstract

Foreign exchange policies in Sudan an important Role and influential on general economic activity and the banking system. As well as banks in the foreign exchange market. Acting for this role in attracting foreign Cash resources and contribute to the local needs of foreign currencies.

The study aims to identify the impact offoreign Cashpoliciesand itsrole in general price level in Sudan and in drawing implementing policies. The problem of the study liesin the lack offoreign Cash to the, that helps to meet the obligations andhelps to stabilize local currency. Cycle which is reflected on the pricelevel in Sudan.

The study was conducted (inductive and deductive andanalysis) approach so the most important finding of the researcher; food commodities (sugar,vegetable, oils and dairy products). Andthe adoption of Sudan on the important of these goods. It requires that your provide measure of foreign Cash and which is reflected on higher pricesin Sudan and the most important recommendation : you must make a real effort to stimulate the exports and to work on structural reform of the economy and Production and producing Increase , quality for free completion in international markets .

المقدمة:

ظل الوضع الاقتصادي يتدهور باستمرار منذ نهاية العام 2011م وعندما خرجت عائدات النفط من السودان إلى جنوب السودان بعد انفصال الجنوب وبات النقد الأجنبي الذي توفره صادرات السودان لا يغطي إلا جزءاً يسيراً من احتياجات السودان وانعكس الوضع سلباً على العملة السودانية التي استمر انخفاض قيمتها حتى بلغت قيمة العملات الأجنبية بالجنيه السوداني ما يقارب ضعف السعر الرسمي تقريباً وسعى السودان للاستعانة بقروض وتسهيلات ائتمانية خارجية لسد الفجوة من احتياجاته من النقد الأجنبي والموارد المتوافرة من حصيلة صادراته إلا أن ذلك يعد أمراً مستحيلاً بسبب الحصار الاقتصادي والعقوبات المفروضة على السودان والديون الخارجية التي تجاوزت الخمسة والأربعين بليون دولار والتي فشل السودان في سدادها، كما أن محاولة الاستفادة من عائدات الذهب المكتشف حديثاً في السودان كانت لها مثالبها لأن الذهب ملكية خاصة للمعدنين وهم لا يبيعونه حسب سعر الدولار الرسمي لأن الأجدى لهم اقتصادياً أن يهربوه خارج السودان ليعه بالعملات الأجنبية ولم يكن أمام بنك السودان من سبيل للاستفادة منه سوى أن يشتري الذهب بالعملة المحلية بحساب سعر الصرف الحر الذي يصل ضعف السعر الرسمي وهذا إجراء له سلبياته الاقتصادية المدمرة التي تضع البنك المركزي في وضع المساهم في خلق السوق الموازي .

لقد نجحت الحكومة في تطوير علاقاتها مع دول الخليج لدرجة سمحت لها بالحصول على بعض الدعم منها ولكن ذلك الدعم لم يوقف تدهور قيمة العملة المحلية وسعت الحكومة بدراسة إجراءات اقتصادية أكثر شجاعة في حل الأزمة الاقتصادية مستفيدة من الودائع الاستثمارية

ويبدو أن تلك الودائع الاستثمارية قد عززت احتياطات البنك المركزي الآن بدرجة تسمح له أن يتدخل بطريقة فعالة لدعم العملة الوطنية فأقدم لأول مرة منذ فترة طويلة على ضخ مئة مليون دولار للبنوك التجارية لمقابلة احتياجات عملائها العاملين في مجال الاستيراد من النقد الأجنبي مما سيخفف الضغط على دولار السوق الموازية وبالتالي هذه نقلة نوعية في مواجهة الأزمة الاقتصادية وذلك بتوفير عملات أجنبية كافية تتوافر بالسعر الرسمي لكي يتناقص الطلب على النقد الأجنبي مما يقلل من سعر صرفه ويرفع قيمة العملة المحلية.

مشكلة الدراسة :

تكمن المشكلة في شح النقد الأجنبي بالقدر الذي يساعد على الوفاء بالالتزامات ويساعد على استقرار قيمة العملة المحلية مما ينعكس بدوره على مستويات الأسعار بالسودان ما الأدوات لتوفر النقد الأجنبي وكيفية الاستفادة منه لتغطية الفجوة في النقد الأجنبي ؟

أهداف من الدراسة:

1/ معرفة اثر النقد الأجنبي على المستوى العام للأسعار والنشاط الاقتصادي والجهاز المصرفي

2/ معرفة حجم تدفقات النقد الأجنبي وكذلك سياسات سعر الصرف في السودان .

أهمية الدراسة:

يعتبر النقد الأجنبي هو احد أهم الوسائل التي تحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار وتلبية احتياجات الدولة من النقد الأجنبي لعمليات الاستيراد وتحقيق الاستقرار في الكتلة النقدية لذلك حاول البحث تحديد اثر النقد الأجنبي على مستويات الأسعار في السودان .

فرضيات الدراسة :

1/ السياسات الخاصة بالنقد الأجنبي وعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة هي التي أدت إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي وارتفاع الأسعار.

2/ النقد الأجنبي استخدم كمخزن للقيمة وارتفاع التوقعات الخاصة بأسعار الفائدة أثرت في حجم النقد الأجنبي .

منهجية الدراسة :

تم استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتحليلي لدراسة ظاهرة النقد الأجنبي وأثره على مستويات الأسعار في السودان

حدود الدراسة : الحدود المكانية : السودان ' الحدود الزمانية (2011-2015)

مصادر جمع بيانات الدراسة: الكتب ، المجلات ، الدوريات ، الانترنت

هيكل الدراسة : تشمل الدراسة على الإطار المنهجي وثلاثة محاور المحور الأول تعريف وأهمية النقد الأجنبي والمحور الثاني سياسات سعر الصرف للنقد الأجنبي والمحور الثالث النقد الأجنبي ومستويات الأسعار في السودان.

المحور الأول : تعريف وأهمية النقد الأجنبي

تمهيد :

تؤثر سياسة النقد الأجنبي بصورة كبيرة على الاقتصاد السوداني الأمر الذي أحدث تصاعدا في أسعار العملات الأجنبية مما اثر سلبا على قيمة العملة الوطنية وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات خلال الخمسة سنوات الماضية وبصورة تصاعدية مما اثر على المستوى المعيشي للمواطنين وعلى حركة الاستيراد والمستثمرين سواء المحليين والأجانب وأثر ذلك إجمالا على الاقتصاد الكلى .

إنشح النقد الأجنبي وارتفاع أسعاره في الأسواق أدى إلى خلق أسواق موازية لتجارة العملة وبالتالي أصبح تداولها خارج الجهاز المصرفي ، وأصبحت معظم السلع المستوردة مرتفعة القيمة خاصة السلع الحيوية كالأدوية نتيجة لشح النقد الأجنبي

كما تقلصت نسب الاستثمار بصورة كبيرة بسبب نقص النقد الأجنبي لمقابلة تحويلات المستثمرين .

تعريف النقد الأجنبي :

يقصد به العملات والأرصدة الأجنبية والشيكات والتحويلات المصرفية المقومة بعملات أجنبية والقابلة للصرف [3].

السيولة بالعملة الأجنبية :

يغطي مفهوم السيولة بالعملة الأجنبية نطاقا أوسع من مفهوم الاحتياطات الدولية وهناك بعدان للسيولة بالعملة الأجنبية في النموذج القياسي لبيانات الاحتياطات وهما :

1/ موارد العملات الأجنبية (بما في ذلك الأصول والاحتياطات الرسمية والأصول الأخرى

بالعملة الأجنبية) المتاحة تحت تصرف السلطات والتي يمكن الحصول عليها بسهولة

لتلبية الطلبات على النقد الأجنبي .

2/ التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة : وهي المحددة سلفا والاحتمالية (التي يمكن حدوثها) من موارد العملات الأجنبية والناجمة من خصوم قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية [6]

تقدير السيولة بالنقد الأجنبي :

تقدر السيولة بالعملة الأجنبية لبلد ما بالمقارنة بين مجموع موارده بالعملة الأجنبية وقنوات التسرب الاحتمالية والمحددة سلفا على المدى القصير من هذه الموارد [5] .

وتشمل الموارد بالعملة الأجنبية حيازات السلطات من الأصول الاحتياطية والأصول الأخرى بالعملة الأجنبية [5] .

اثر إحلال العملة الأجنبية في دالة الطلب على النقد :

تستخدم العملة الأجنبية كمخزن للقيمة ووسيلة لحماية الثروة وهي عوامل تؤثر على دالة الطلب على النقد الأجنبي وهذا يعني إن فروق الأسعار والفائدة والتوقعات حول تغيير سعر الصرف تؤثر في الطلب على النقد الأجنبي لهذا أصبح الترابط بين عرض العملة المحلية من جهة والتضخم وقيمة العملة المحلية من جهة اضعف العلاقة التنبؤية بين التضخم وعرض النقد الأجنبي [6].

احتياطي النقد الأجنبي :

احتياطي النقد الأجنبي (Foreign currency reserves) (وتسمى أيضا احتياطي الفوركس) هي الودائع والسندات من النقد الأجنبي التي يحتفظ بها البنك المركزي . يحتوي أيضا صرف العملات الأجنبية والمعادن النفيسة. ويحتفظ بالأصول في المصرف المركزي

بمختلف العملات الأجنبية، ومعظمهما من الدولار الأمريكي، ومنها باليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني[3].

في نظام سعر الصرف المرن، تسمح أصول الاحتياطي الرسمي للبنك المركزي للدولة بشراء العملة المحلية، وهذا يمكن من تحقيق الاستقرار في سعر العملة المحلية. و أحيانا تعمل البنوك المركزية في كل دول العالم في بيع وشراء الاحتياطي الأجنبي. يمكن لكمية الاحتياطي أن تتغير عندما ينفذ البنك المركزي إستراتيجية نقدية معينة. في نظام سعر الصرف الثابت قد يواجه المصرف المركزي وضعا معيناً حيث يدفع العرض والطلب قيمة[3]

صرف العملة للهبوط أو الارتفاع، في نظام سعر الصرف المرن، هذا يحدث تلقائياً، حيث يقوم المصرف المركزي بإزالة أي زيادة في الطلب أو العرض و ذلك بواسطة شراء أو بيع ويسمح الاحتياطي الكبير من العملات الأجنبية للحكومة باتخاذ إجراءات بأسعار الصرف عادة لتنفيذ الاستقرار في أسعار صرف العملة الأجنبية لتوفير بيئة اقتصادية مواتية بشكل أفضل. يوجد عيوب تنتج عن الحفاظ على احتياطي كبير من العملة الأجنبية حيث تؤدي التقلبات في سعر الصرف في الأسواق إلى مكاسب أو خسائر في القوة الشرائية للاحتياطي الأجنبي وحتى في غياب أزمة في العملة، فقد تؤدي التغيرات إلى خسائر ضخمة بشكل مستمر نتيجة لتخفيض سعر صرف العملة عن طريق التضخم. لذا

بتوجب على البنك المركزي باستمرار زيادة كمية الاحتياطي للمحافظة على نفس الإمكانية على عدم التلاعب في سعر الصرف. و يوفر احتياطي العملات الأجنبية عائدا صغيرا من الفائدة. و لكن هذا قد يكون أصغر من الانخفاض في القدرة الشرائية لهذه العملة خلال نفس الفترة من الزمن نتيجة التضخم، مما يؤدي إلى عائد سلبي يدعى "شبه التكلفة المالية" (quasi-fiscal cost). علاوة على ذلك، قد يكون من الأكثر ربحا استثمار الاحتياطي الضخم من الاحتياطي هو مقياس هام على قدرة الدولة على تسديد الديون الخارجية والدفاع عن العملة المحلية ويستخدم لتحديد التصنيف الائتماني للبلاد[2].

وسائل الحصول على النقد الأجنبي :

تعد مصادر الدخل القومي بالعملات الأجنبية للاقتصاد السوداني الحصن الهام لتدبير الموارد الخاصة للاستيراد من الخارج في ظل واردات ضخمة، إلى جانب وظيفتها الهامة الأخرى في دعم أرصدة الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى بنك السودان الذي يستخدم في أوقات الأزمات ولسداد مديونيات السودان الخارجية.. والسؤال الآن ما هي مصادر النقد الأجنبي.

تتمثل مصادر النقد الأجنبي ذات الأهمية للبلاد، في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإيرادات قطاع السياحة وتحويلات العاملين السودانيين بالخارج، وإيرادات الصادرات، إلى جانب المساعدات والمنح والودائع من دول الخليج وتركيا التي دعمت أرصدة الاحتياطي.

ويعد المصدر الثاني وهو إلغاء الحدود القصوى المقررة للإيداع والسحب النقدي بالعملات الأجنبية للأفراد والشركات العاملة في السلع الأساسية مثل الأغذية والأدوية ومستلزمات الإنتاج، للأشخاص الاعتبارية، التي تتعامل في مجال السلع والمنتجات الأساسية، هو البداية لتعزيز الأرصدة للقطاع المصرفي وعودة الثقة في إيداع المدخرات داخل الجهاز المصرفي، ويأتي هذا في إطار تعزيز انسياب حركة التجارة الخارجية وتيسير المعاملات المصرفية للأشخاص الاعتبارية التي تتعامل في مجال السلع والمنتجات الأساسية دعمًا لقطاعات الصناعة والتجارة، وتوفير السلع والمنتجات الأساسية في السوق مع الإبقاء على الحدود المعمول بها للأشخاص الاعتبارية في مجال استيراد السلع الأخرى بخلاف السلع [2]. الأساسية.

وثالث تلك المصادر يتمثل في إصدارات شهادات الادخار بالعملات الأجنبية وتبقى السياحة أهم وأسرع موارد العملة الصعبة دعمًا للاحتياطي الأجنبي للسودان ويتطلب ذلك خطة شاملة للترويج السياحي والقروض من صندوق النقد الدولي والصناديق العربية وتستهدف تلك الإجراءات التي اتخذها بنك السودان والتي سوف يتخذها خلال الفترة المقبلة، العمل على ترشيد استخدامات أرصدة النقد لدى البنوك العاملة في السوق المحلية وتوظيف العملة الأجنبية في العمليات الاستيراد بشكل أمثل، إلى جانب السيطرة على فوضى الاستيراد من الخارج للسلع غير الضرورية ومنتجات الرفاهية في ظل الأزمة الخاصة بتأثر موارد العملة الصعبة من قطاعي السلع والاستثمارات، وتشجيع الطلب على

وتعمل البنوك على تنمية مواردها من النقد الأجنبي الذاتية من عمليات تنازلات العملاء عن العملة والإيداعات في الأوعية الادخارية بالعملات الأجنبية الرئيسية، ومكون العملات الأجنبية بالاحتياطي الأجنبي للسودان يتكون من سلة من العملات الدولية الرئيسية، هي الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، والجنيه الإسترليني والين الياباني، وهى نسبة تتوزع حيازات السودان منها على أساس أسعار الصرف لتلك العملات ومدى استقرارها في الأسواق الدولية، وهى تتغير حسب خطة موضوعة من قبل مسئولى بنك السودان

وتعد الوظيفة الأساسية للاحتياطي من النقد الأجنبي لدى بنك السودان، بمكوناته من الذهب [4]

والعملات الدولية المختلفة، هي توفير السلع الأساسية وسداد أقساط وفوائد الديون الخارجية، ومواجهة الأزمات الاقتصادية، في الظروف الاستثنائية، مع تأثر الموارد من القطاعات المدرة للعملة الصعبة، مثل الصادرات والسياحة والاستثمارات، إلا أن مصادر أخرى للعملة الصعبة، مثل تحويلات السودانيين في الخارج التي لم تصل إلى مستوى قياسي، واستقرار عائدات الذهب، تساهم في دعم الاحتياطي [4] .

المحور الثانى : سياسات سعر الصرف للنقد الأجنبي

تختلف آليات كل بلد ، وتدير قيمة عملتها كجزء من هذه المهمة ، فإنه يحدد نظام سعر الصرف التي سيتم تطبيقه على عملاتها على سبيل المثال ، قد تكون عملة التعويم الحر ، مربوط أوثابتة ، أو هجين .إذا كان النقد هو التعويم الحر ، فإنه يسمح لسعر صرف بعملتها المختلفة ضد ذلك من العملات الأخرى و يتم تحديدها من قبل قوى السوق من العرض والطلب . لهذا فإن تقريبا أسعار صرف العملات تتغير باستمرار كما نقلت في الأسواق المالية ، وذلك أساسا من قبل البنوك ، في جميع أنحاء العالم .نظام ربط العملة المنقولة أو النظام القابل للتعديل وهو نظام لأسعار الصرف الثابت ، ولكن مع توفير إعادة التقييم (عادة تقوم بتخفيض قيمة العملة) . على سبيل المثال ، بين عامي 1994 و 2005 ، وقدرت قيمة الرنمينبي الصينية يوان ل دولار الولايات المتحدة على 8.2768 يوان 1 دولار. لم تكن الصين هي الدولة الوحيدة التي تقوم بذلك ؛ فمن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام 1967، حافظت دول أوروبا الغربية عن أسعار الصرف الثابتة[2]مع الدولار الأمريكي على أساس نظام بريتون وودز . ولكن كان ذلك النظام يتخلى عنها المصالح العائمة ، مع الأنظمة المستندة إلى السوق بسبب ضغوط السوق والمضاربات في عام 1970 .هناك أسعار الصرف القائمة على السوق والتي كلما تتغير في القيم مع أي من العملتين المكونة . وهناك عملات تزداد قيمتها كلما زاد الطلب عليها من العرض المتاح . وسوف تصبح أقل قيمة كلما نقص الطلب من العرض المتاح (وهذا لا يعني إن الناس لم تعد تريد المال ، بل يعني فقط أنهم يفضلون اعتماد ثرواتهم في

شكل آخر، وربما على عملة أخرى) زيادة الطلب على عملة يمكن أن يكون راجعا إما إلى زيادة طلب الصنف مقابل المال أو زيادة الطلب على المضاربة مقابل المال . يرتبط ارتباطا وثيقا بطلب الصنف إلى مستوى البلاد من النشاط التجاري ، الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، ومستويات التوظيف . والمزيد من الناس العاطلون عن العمل ، فإن أقل الجمهور ككل تتفق على السلع و الخدمات . البنوك المركزية عادة لديهم صعوبة تذكر لضبط المعروض من النقود المتاحة ل استيعاب التغيرات في الطلب على النقود بسبب المعاملات التجارية[2] .

سعر الصرف الحقيقي (RER): هو القوة الشرائية للعملة مقارنة بأسعار الصرف الحالية والأسعار . وذلك يرجع لنسب عدد الوحدات من عملة البلد اللازمة لشراء سلة السوق من السلع عن البلاد الأخرى ، بعد الحصول على عملة دولة أخرى في سوق الصرف الأجنبي ، إلى عدد من الوحدات من عملة البلد المعين لأنها ستكون ضرورية لشراء تلك السلة من السوق مباشرة[3] .

وبالتالي فإن سعر الصرف الحقيقي يبلغ أضعاف سعر صرف الأسعار النسبية من سلة السوق من السلع في البلدين . على سبيل المثال ، فإن القوة الشرائية للدولار الأمريكي مقابل اليورو الذي هو سعر الدولار من اليورو (دولار لكل يورو) وبذلك يكون أضعاف

سعر اليورو من وحدة واحدة من سلة السوق (وحدة يورو / البضائع) مقسوما على سعر الدولار سلة السوق (دولار لكل وحدة البضائع) ، و بالتالي هي أبعاد[3] .

معدل التغير لسعر الصرف الحقيقي على مر الزمن يساوي معدل ارتفاع قيمة اليورو (معدل النسبة الإيجابية أو السلبية لتغير سعر الصرف دولار لكل يورو) بالإضافة إلى معدل التضخم في منطقة اليورو مع المعدل الناقص للتضخم من الدولار[3] .

المحور الثالث : النقد الأجنبي ومستويات الأسعار في السودان :

النقد الأجنبي وارتفاع الأسعار:

عند انخفاض قيمة العملة تظهر لنا مشكلة اقتصادية أخرى لا تقل أهمية عن العجز في الميزان التجاري وهي التضخم ، حيث ترتفع قيمة الواردات سواء أكانت سلعاً نهائية أو مواد خام أولية وتزداد التكاليف وترتفع على إثرها أسعار السلع والبضائع بالنسبة للمستهلك ، هذه الحالة من الممكن أن تحدث بشكل تدريجي أو بشكل مفاجئ مشابهاً لما حدث في دول شرق آسيا قبل عدة سنوات حيث انخفضت قيمة بعض المشتريات بشكل تدريجي إلى درجة أن[4]

بعضها أكانت أسهمها تقدر ببلايين الدولارات وفي الجانب الآخر فإنه عندما يكون هنا كفاءض في الميزان التجاري فهو يعبر عن زيادة حجم الصادرات عن الواردات والذي

يزيد من حجم النقد الأجنبي لدى الدولة بسبب زيادة حجم الطلب على العملة المحلية، ومثال على ذلك عندما يقوم مستورد أوروبي بدفع قيمة صادرات السعودية من البترول بالدولار أو عندما تقوم شركات هولندية بشراء الريال لدفع قيمة صفقة بضائع تستوردها من السعودية.

ونفهم أيضاً بأن زيادة قيمة العملة أو استقرارها يؤثر على مستوى التضخم، فإذا انخفض تزداد قيمة النقد الأجنبي الشرائية ويقل حجم ما يدفع للسلع، خاصة المستوردة أو التي تحتوي على أجزاء مستوردة، وأقرب مثال على ذلك انخفاض أسعار السيارات الألمانية قبل فترة عندما أصبح النقد الأجنبي مرتفعاً بسبب تحسن الاقتصاد الأمريكي . تتحمل الحكومة مسؤولية المحافظة على عملتها ولكن تعود المسؤولية الأكبر على القطاع الاقتصادي الذي يعتمد على الاستيراد، حيث توجد عدة طرق لمواجهة حالات ارتفاع قيمة العملات الأجنبية، وأحد هذه الطرق تسمى الوقاية بدلاً من Margin والذي تتنوع أساليبه، ولكن

أشهرها يستخدم عن طريق نظام الهامش Currency Hedging

استخدام مسيولة كبير لشراء العملة لخزنها حتى وقت السداد، نحصل على نسبة حجم المبلغ من العملة الأجنبية بما ستخدم

مبالغ ضئيلة للتأمين لحين وقت السداد بحيث يضمن تثبيت التكلفة عند حد معين، ومثال على ذلك يتم شراء مليون يورو بسعر اليوم مقابل وضع مبلغ عشرة آلاف دولار تأمين إلى حين حلول موعد التسديد فتصفي العملية بسعر الصرف حينها وتسدد القيمة كاملة

مع [4]المحافظة على حجم التكلفة بنفس قيمتها المحددة سلفاً، بحيث لا يتأثر حجم التكاليف بارتفاع قيمة العملة الأجنبية ،النقد الأجنبي في السودان أثرعلى ارتفاع أسعار بالذات على السلع والغذائية، مثل الزيوت الألبان ومنتجاتها والسكر وذلك لعدم توفير البنك المركزي عملات أجنبية للاستيراد ذلك أثر سلبا على توفر السلع الغذائية، نجد إن أكثر من 50% من السلع الغذائية زاد سعرها وزادت زيادة لا تتناسب مع زيادة النقد الأجنبي، وزادت بنسبة أكبر من ارتفاع أسعار النقد الأجنبي في السوق الموازي، هناك بعض السلع عليها احتكار، بعض الأدوية المنقذة للحياة عليها احتكار[1] .

أسباب ارتفاع الأسعار للسلع الغذائية :

يرجع ارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى عدة عوامل أهمها :

1/ انخفاض أسعار النفط

2/ ارتفاع أسعار النقد الأجنبي

3/ اثار الأزمة المالية العالمية

4/ ارتفاع سعر اليورو]

الجوانب الاقتصادية لارتفاع الأسعار :

1/ انخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب والمحاصيل الزراعية نتيجة الآثار التغير المناخي وموجات الجفاف .

2/ قيام الدول المصدرة للمنتجات الغذائية بفرض رسوم جمركية عالية على صادراتها .

3/ انخفاض المخزون العالمي من الحبوب خلال الأعوام الماضية

بالنسبة للعوامل المرتبطة بالطلب منها ارتفاع مستويات المعيشة ومعدلات النمو في الاقتصاديات الناشئة وارتفاع أسعار النفط [1].

أزمة السودان في احتياطات النقد الأجنبي :

يعانى السودان أزمة في النقد الأجنبي وذلك لعدة أسباب :

1/ تراجع عائدات النفط بعد انفصال جنوب السودان

2/ انخفاض الصادرات السودانية وعدم اعتمادها على القيمة المضافة

3/ ارتفاع الإنفاق الحكومي على الجوانب السياسية والعسكرية

4/ انخفاض عائد السياحة [2]

5/ لجؤ بعض التجار إلى السوق الموازية لتوفير العملات من أجل عملية الاستيراد

(السلع الغذائية) أدى ذلك إلى ارتفاع في النقد الأجنبي وانخفاض موارده [2].

تعويم الجنية ومستوى الأسعار:

تعويم " الجنيه، يعنى أن يتم ترك السعر في السوق الرسمية بالبنوك العاملة في السوق المحلية، ليتحدد وفقاً لآليات العرض والطلب (قوى السوق) كمثال المستوى الحالي للسعر في السوق السوداء والذي يصل إلى (16) جنية للدولار وهو ناتج عن تفاعل العرض والطلب إلى جانب جزء من المضاربات ، ولا يتدخل البنك المركزي في تحديد السعر، في حين يعنى "التعويم المدار" أن يتم خفض عنيف لمستوى السوق السوداء ثم بعدها يتدخل البنك المركزي في السعر جزئياً.

ويعنى "خفض قيمة العملة المحلية"، النزول بسعرها أمام الدولار لقيمة يحددها مسئولو بنك السودان، في توقعيات محسوبة تراعى عدة معايير اقتصادية، وهو المتوقع في ظل أرصدة الاحتياطي الأجنبي ومستوى سعر السوق السوداء للعملة، ويثبت بعدها السعر عند مستوى محدد، ويتدخل في توقعيات معينة لوقف المضاربات عبر إجراءات صارمة، وعلى الجانب المقابل ينتهج بنك السودان سياسة سعر الصرف المرنة التي لا تستهدف سعراً محدداً لفترة طويلة.

وبعد الأثر التضخمي لارتفاع أسعار السلع والخدمات أهم الآثار الاقتصادية لخفض الجنيه ولكن وفقاً لخطة الحكومة بالتنسيق مع بنك السودان فإن هناك إجراءات معلنة وأخرى [2] متوقعة للسيطرة على أسعار السلع، وتوفيرها بسعر مناسب لحماية الشرائح الاجتماعية

الأكثر احتياجًا، ونجد أن السودان يستورد نحو 70% من احتياجاته الغذائية من الخارج ويعد سعر صرف الدولار أحد أهم العناصر المؤثرة على الأسعار وقرارات الاستيراد[2].

التحليل النظري للدراسة :

شهد العالم ارتفاع مستمر في أسعار السلع الغذائية الرئيسية فقد ارتفعت أسعار الغذاء ارتفاعا حادا بين عامي (2006-2007) وفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة العالمية فان الرقم القياسي لأسعار الغذاء ارتفع في المتوسط بين عامي (2005-2006) بنحو (8%) وبنحو (24%) بين عامي (2006-2007) وتقدر الزيادة لمتوسط الرقم القياسي في بداية 2008 بنحو (53%) ، وقد قدرت نسب الزيادة في الأسعار خلال العام (2009) بنحو (97%) للزيوت النباتية ،(87%) للحبوب (58%) للألبان ومنتجاتها[1] .

وبناء على النسب أعلاه : اعتماد السودان على استيراد تلك الأغذية يؤثر على حجم النقد الأجنبي ونخلص إلى بعض المؤشرات التالية :

1/ تداعيات ارتفاع الأسعار وخاصة أسعار الغذاء يؤدي إلي عجز في الميزان التجاري وارتفاع نسبة التضخم الأمر الذي يزيد الإضرار المترتبة على مستوى الأسرة والمواطن .

2/ السلع الغذائية (الحبوب ، السكر، الزيوت النباتية ، الألبان ومنتجاتها) تساهم بنحو بالنسبة الكبرى من قيمة الفجوة الغذائية الرئيسية على مستوى السودان ، واعتماد السودان

على استيراد هذه السلع يتطلب توفير قدر من النقد الأجنبي الأمر الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار في السودان .

3/ على بنك السودان إن يعرض مباشرة على المصارف بعض من احتياطاته عندما يجد معدلات الصرف قد خرجت من توازنها بغية تحقيق الاستقرار النقدي ولا يمنع البنك المركزي نفسه من شراء العملات ولاسيما التدفقات الداخلة والخارجة من النقد الأجنبي بعيداً عن التدفقات الحكومية .

النتائج :

1/زيادة الطلب على الواردات مع زيادة بطيئة في الصادرات ساهمت في تدهور قيمة العملة الوطنية مقابل النقد الأجنبي.

2/فجوة الطلب الذاتية من النقد الأجنبي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة عرض الأرصدة النقدية الحقيقية مما أدى إلى فقدان الجنية السودان بجزءاً كبيراً من قوته الشرائية .

3/ التحول إلى اقتناء النقد الأجنبي كمستودع للقيمة وحدوث إحلال نقدي للعمات الأجنبية محل الجنية ، وهو الأمر الذي يؤدي صعوبة السيطرة علىة دون إجراءات تفضي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .

التوصيات :

1/ يجب إتباع إستراتيجية تركز على الاجليين طويل المدى والقصير المدى ففي الأجل القصير يجب العمل بكل الطرق على تثبيت أسعار العملات الأجنبية مقابل الجنية مع المقاومة لأشكال المضاربة على قيمة الجنية وإحداث تخفيض في الواردات وتخفيض الإنفاق الحكومي في الداخل والخارج والعمل على إيقاف الحرب وتحقيق السلام .

2/ في الأجل الطويل يجب بذل جهد حقيقي لتنشيط الصادرات والعمل على الإصلاح الهيكلي للاقتصاد.

3/ يجب تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استقرار المستوى العام للأسعار ونمو العرض النقدي الاسمي بمعدل يقترب من معدل نمو الإنتاج السلعي .

قائمة المراجع والمصادر

1/ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية ، ورقة بعنوان (تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي ، 2009م

2/ أميمه صديق عبد الرحمن وعبد الرحمن محمد عبد الرحمن، بنك السودان ،إدارة السياسات،الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، 2016م

3/ بنك السودان المركزي، لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ، 1999م

4/صندوق النقد الدولي، الاحتياطات الدولية للسيولة بالعملات الأجنبية ، واشنطن ،

2013م

5/ رجاء عزيز بندر ، انعكاس ظاهرة إحلال النقد الأجنبي في فاعلية السياسة النقدية 'المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، العراق ، (ب.ت)

6/ هجيرة عدنان، ظاهرة إحلال العملة في البلدان النامية،المجلة والاقتصاديةالإدارة /

الجامعة المستنصرية، 2003م